## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### رسالة المالكي في عيد العمال

بدلاً من زفّ البُشرى لهم في يومهم العالمي بإلغاء قوانين صدام المُجحفة في حقهم والتقدم الى مجلس النواب بقوانين بديلة تُنصفهم وتُعيد اليهم حقوقهم، اختار رئيس الوزراء نوري المالكي أن يوجّه الى العمال تحذيراً، بل تهديداً، بألا يلجؤوا الى حقهم المكفول دستورياً والمعترف به عالمياً: التظاهر، للمطالبة بحقوقهم والاحتجاج على إهمال الدولة لهم.

السيد المالكي خاطب عمال العراق خلال زيارته الشركة العامة لصناعات السيارات في الإسكندرية في الأول من أيار محذراً مما وصفه " المتاجرة باسم العمال ورفع اللافتات وعمل المظاهرات"، لافتاً الى ان "الاهتمام الحقيقي بهم في مستوى المعيشة والدخل والسكن"، لكنه، وهو رئيس السلطة التنفيذية التي تملك السلطة والمال، لم يُشعل ضوءاً في نهاية النفق المظلم الذي تعيشه الطبقة العاملة في بلد المئة مليار دولار نفطي سنوياً، وإنما تحجج بأن "هناك عقبات أمام مسألة النهوض بالشريحة العمالية" من دون التصريح بهذه العقبات المسؤول عنها البرلمان والحكومة على حد سواء لأنهما في غير وارد تشريع القوانين اللازمة للاهتمام بالقطاع الصناعي وتحسين أوضاع العمال التي تردت بشكل خطير في عهد البعث.

مفهوم لماذا يضيق رئيس الوزراء ذرعاً بالتظاهرات، فهو ابن حزب الدعوة الإسلامية وزعيمه الحالي. ومثل سائر الأحزاب الإسلامية لا يضع هذا الحزب الديمقراطية في صلب عقيدته ومبادئه. وكغيره من هذه الأحزاب كان "الدعوة" يعتبر النظام الديمقراطي حراماً لأنّه " يتقاطع مع الإسلام في تأسيسه لمبدأ الشورى"، لكنه في السنوات الأخيرة بدأ، كما بعض الأحزاب الإسلامية (غير السلفية المتشددة)، يحلل الأخذ بالوسائل الديمقراطية (بخاصة الانتخاب) للوصول الى الحكم.

مع ذلك فإن حزب الدعوة على مدى خمس وثلاثين سنة، هي عمر نظام البعث البائد(١٩٦٨ –٢٠٠٣)، أصدر بيانات تعيّر نظام صدام في استبداده ومحاربته الحريات وتدعو الى الثورة عليه لهذا السبب بالذات. ولو جمعنا نسخاً من هذه البيانات لتكدّس لدينا منها ما يملأ غرفة كبيرة. وقد شارك الحزب غير مرة في الاحتجاجات الشعبية ضد نظام البعث، بل انه مضى الى ابعد من ذلك باللجوء الى الأعمال المسلحة، بما فيها الاغتيالات داخل العراق وخارجه.

والآن، بعد ان وصل الحزب الى السلطة فإنه يتعامل مع النضال الجماهيري السلمي بطريقة لا تختلف في الجوهر عن الطريقة التي كان يتعامل بها نظام البعث وسواه من الأنظمة الدكتاتورية. التظاهرات حرام، هذه هي رسالة زعيم حزب الدعوة الى عمال العراق وكل الشعب العراقي. والواقع ان السيد المالكي كان قد طبّق تحريمه لحق التظاهر بالقمع السافر الذي واجهت به حكومته تظاهرات العام الماضي.

رسالة المالكي الجديدة للعراقيين في يوم العمال العالمي هي تجديد وتأكيد لرسالته العملية التي سقط بسببها عشرات الشهداء والجرحى وتعرض العشرات غيرهم الى الاعتقال والتعذيب الجسدي والنفسي في العام الماضي.

شهداء حزب الدعوة الذين سقطوا في المواجهات السلمية والعنفية مع نظام صدام لو قدر لهم ان يعودوا الى الحياة الآن ويروا ان زعيم حزبهم يتقدم الصفوف لقمع الاحتجاجات السلمية التي تطالب بالحرية وحق التظاهر وبتوفير فرص العمل للعاطلين والحياة الكريمة للفقراء والكهرباء والصحة والتعليم وسائر الخدمات للشعب وبمكافحة الفساد المالي والإداري في الدولة التي يساهم حزبهم في قيادتها، هل كانوا سيفخرون بهذا؟ هل كانوا سيضحون بأرواحهم؟

أهكذا يكون الوفاء لشهداء "الدعوة" وسائر شهداء الوطن بأن يصادر قادة "الدعوة" حتى الحق في التظاهر!؟

### هنأ الرئيس البولوني بمناسبة العيد الوطني لبلاده

# طالباني يتلقى رسالة شكر من أمير دولة الكويت

طالباني

□ بغداد / المدى

تلقى رئيس الجمهورية جلال طالباني رسالة شكر من صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على حفاوة استقبال معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح في زيارته الأخيرة للعراق، وأعرب الصباح عن شكره للحفاوة. وكرم الضيافة التي حظي بها نجله الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح – وزير شؤون الديوان الأميري خلال زيارته لإقليم كردستان العراق تلبية لدعوة الرئيس طالباني ، وقال الصباح " لقد نقل إلينا انطباعاته الطيبة لما شاهده في إقليم كردستان من نهضة تنموية وعمرانية شاملة، وإعجابه الشديد بما ضمته المتاحف والأماكن الآثارية التي زارها في مدينة أربيل والسليمانية من قطع آثارية ومخطوطات قيمة، كما أبدى بالغ سروره باللقاءات الأخوية التي أجراها مع اخوانه رئيس إقليم كردستان، ورئيس الحكومة ورئيس برلمان كردستان، والتي تناولت العلاقات الثنائية الطيبة بين البلدين الشقيقين والسبل الكفيلة بتعزيزها.

متمنيا لجمهورية العراق الشقيق ولشعبها الكريم كل الرفعة والازدهار.

وفي سياق آخر هنأ طالباني في برقية رئيس جمهورية بولونيا برونوسلاف كوموروفيسكسي بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا لبولونيا وشعبها المزيد من التقدم والرفاه.

### البرلمان يصوت على إقالة أمين بغداد وتعيين قضاة التمييز

# اللجنة القانونية لـ (المدى): الكتل كسبت الوقت لعقد صفقة القضاة

## العيساوي لـ(المدى) : الكتل تجمع على رفض إقالتي وسأقبل بالقرار أياً كان

**يستأنف مجلس النواب اليوم جلسته الـ٣٨ من الفصل التشريعي الثاني ومن المؤمل ان يتم التصويت على اعضاء محكمة التمييز بعد أرجئ ان التصويت عليهم لثلاث جلسات ولم ينجح مجلس النواب في التصويت عليهم .**

**واكد مراسل المدى في مجلس النواب ان جدول الاعمال سيضم التصويت على اعضاء محكمة التمييز و قراءة ثلاثة تقارير ابرزها عن واقع الكهرباء الذي تأجل هو الاخر في جلسة البرلمان الـ٣٨ لعدم اكتمال النصاب .**

□ بغداد / اياد التميمي - هالة كريم ومهند جواد

عضو اللجنة القانونية النيابية النائب محمود الحسن عن ائتلاف دولة القانون أكد وجود توافق سياسي قبل التصويت على مرشحي محكمة التمييز.

واضاف الحسن في تصريح للمدى ان اهمية هذه المحكمة والقضاة ستجعل التصويت على المرشحين بشكل منفرد ولكن بالشكل العام فان التصويت سيكون بسلة واحدة موضحا ان اتفاقية اربيل نصت على تشكيل محكمة التمييز ولهذا من المؤمل التصويت عليها في جلسة اليوم لطي هذه النقطة واشار الى ان جلسة اليوم ستشهد التصويت على مرشحي محكمة التمييز حسب جدول اعمال المجلس وانهاء هذا الملف الذي يعد جزءا مهما في تطبيق بنود اتفاقية اربيل واعتبر الحسن الخلافات على اعضاء محكمة التمييز هو امتداد للتجاذبات السياسية. وتأجل التصويت على اعضاء المحكمة التمييزية أكثر من مرة بسبب الخلاف بين الكتل السياسية على اسماء المرشحين بحسب عدد من اعضاء مجلس النواب.وقال الحسن في الدستور نص على أن مجلس القضاء هو من يرشح اعضاء المحكمة التمييزية ثم يعرضهم على مجلس النواب ليمنحهم الثقة إلا أن حالة الخلاف القائمة بين الكتل السياسية القت بظلالها على عملية التصويت على الاسماء المرشحة.واضاف انه لا يوجد في داخل البرلمان اعتراض على الأسماء المرشحة لعضوية المحكمة التمييزية وانما الاعتراض يرجع الى محاولة بعض الكتل السياسية عرقلة عمل الدولة وتابع الحسن أن بعض الكتل السياسية تعتقد بأن عرقلة عمل الدولة هو وسيلة للضغط من اجل الحصول على مكاسب سياسية.واكد أن الاستمرار بتأجيل التصويت على اعضاء المحكمة التمييزية سيكون أشبه بخرق الدستور الذي يؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية.

وتدور أحاديث داخل الوسط السياسي بأن هناك بعض المرشحين لعضوية المحكمة التمييزية ممن هم مشمولون بإجراءات المساءلة والعدالة.

بالمقابل اعتبر عضو اللجنة القانونية النائب لطيف مصطفى انه لا توجد ضمانات حقيقية في جلسة اليوم على التصويت على اعضاء محكمة التمييز ، مشيرا الى ان التأجيل الذي حصل في الثلاث جلسات الماضية لم يؤثر على مضمون المرشحين معتبرا ان الوقت المكتسب للكتل السياسية مكنهم من عقد صفقه على القضاة المرشحين ، واستدل مصطفى بعدم عزل اي مرشح على الرغم من وجود علامات استفهام على اغلبهم ، خصوصا تلك الاتهامات التي اشارت الى وجود قضاة مشمولين بقانون المساءلة والعدالة.

واضاف مصطفى في تصريح للمدى امس ان من الضروري ان يتم التصويت على اعضاء محكمة التمييز كونها تمثل العمود الاساسي للسلطة القضائية.

كما ستشهد جلسة اليوم التصويت على سحب الثقة عن امين بغداد صابر العيساوي ، فيما اكدت كتل برلمانية نيتها عدم التصويت على سحب الثقة " لقناعتها بأجوبة المستجوب" ، واعتبر بعضهم ان الموضوع كان "استهدافا سياسيا".

ويناقش البرلمان العراقي ايضاً تقريرا اعدته لجنة الامن والدفاع البرلمانية حول تفجير سيارة مفخخة في مرآب البرلمان نهاية العام الماضي ، فيما توقعت مصادر تأجيل التصويت على اعضاء محكمة التمييز.

وكان مجلس النواب قد أرجأ التصويت على سحب الثقة عن امين بغداد صابر العيساوي الى ٣ من الشهر الجاري.

وقال امين بغداد صابر العيساوي في تصريح الى "المدى" ان "هناك اجماعاً لدى غالبية الكتل البرلمانية على عدم سحب الثقة، وهذا الاجماع يأتي من قناعة الكتل البرلمانية بالاجوبة على الاسئلة التي طرحها المستجوب ،وهذا واضح من خلال التأجيل الذي حدث لاكثر من مرة".

وشدد على انه "يحترم قرار البرلمان مهما كان". وقال النائب محسن السعدون نائب رئيس كتلة "التحالف الكردستاني" ان "غالبية الكتل البرلمانية غير مقتنعة بسحب الثقة ، وذلك من خلال وجودنا واستماعنا للاستجواب".

وزاد "الاستجواب كان ينصب على مشاريع ومقاولات لم تنته بعد، فلا نستطيع ان نقول ان هنالك فسادا في مشاريع غير منتهية ، لذلك نحن وكثير من الكتل الاخرى غير مقتنعين بسحب الثقة" وتوقع السعدون عدم موافقة البرلمان اليوم على سحب الثقة وقال ان احتمال موافقة البرلمان "ضعيف للغاية".

واوضح "المفروض ان هناك آلية لسحب الثقة نص عليها الدستور ، وفي حالة عدم الوصول الى نتيجة لسحب الثقة او عدمه يعتبر الاستجواب غير مكتمل من الجوانب القانونية وينتهي الأمر بالنسبة لهذا الموضوع".

من جهتة أكد النائب عن "كتلة المواطن" عبد الحسين عبطان لـ "المدى" ان كتلته "تؤيد بشكل كامل الممارسة الدستورية سواء باستجواب امين بغداد او أي شخص اخر، فنواب الشعب يجب ان يأخذوا دورهم ويمارسون حقهم الدستوري في عملية استجواب أي مسوؤل ، وبأي مستوى كان".

وأوضح ان "امين بغداد كان الكثير من ردوده على اسئلة المستجوب مقتنع بها مجلس النواب".

وأضاف ان "البعض يذهب الى القول ان الاستجواب كان سياسياً، والبعض الاخر يقول ان مطامع بمنصب امين بغداد تقف خلفه من جهة سياسية ما".

وتابع ان "موضوع التصويت على سحب الثقة من امين بغداد تأجل اكثر من مرة ، لأن الوضع السياسي مبني على التوافق، والوضع الآن متشنج بين القوى السياسية ، فيصعب الوصول الى اتفاق في مواضيع عديدة ، وخاصة مثل هذه المواضيع الحساسة".

بدورها اكدت النائب عن كتلة "العراقية الحرة" عالية نصيف في تصريح الى "المدى" ان "اكثر النواب غير مقتنعين بالاسئلة التي وجهت من قبل المستجوب (الوائلي)"، منوهة الى ان كتلتها ليست مع سحب الثقة.

واوضحت "هناك قناعات لدى بعض اعضاء مجلس النواب بان امين بغداد غير مصوت عليه داخل مجلس النواب وهو مخول ، وعليه ان اقالته ليست من اختصاص مجلس النواب".

واكد النائب عن "دولة القانون" عبد السلام المالكي ان "اراء النواب المنضوين تحت التحالف الكردستاني ، والتحالف الوطني، والغالبية من القائمة العراقية تتجه الى عدم التصويت على سحب الثقة من امين بغداد".

من جهته قال عضو "كتلة الاحرار" امير الكناني لـ "المدى" ان كتلته لم تدرس لغاية الان اتخاذ اية اجراءات جديدة في حق امين بغداد صابر العيساوي في حال اخفق البرلمان في التصويت على إقالته في جلسة الخميس.

وتابع "ان كتلته كانت اتخذت قراراً في وقت سابق بتصويت كل اعضائها على إقالة العيساوي" واضاف ان "قرار الاقالة مرهون بالبرلمانيين انفسهم ومدى رؤيتهم بان العيساوي نجح او اخفق في تطوير العاصمة بغداد".

**تقرير تفجير البرلمان**

ويناقش البرلمان اليوم بالاضافة الى قضية اقالة امين بغداد جملة من القوانين والقرارات بينها اختيار اعضاء محكمة التمييز والاستماع الى التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق البرلمانية برئاسة النائب اسكندر وتوت عن عملية تفجير البرلمان نهاية العام الماضي.

ويتوقع نواب ان يؤجل البرلمان الى جلسة لاحقة التصويت على اعضاء محكمة التمييز بسبب خلافات حول اسمين على الاقل تعترض عليهما كتلة "دولة القانون" على وجه الخصوص.

وأكد وتوت في اتصال مع "المدى" امس ان تقريره حول استهداف البرلمان سيكون "متيناً" وشاملاً ومدعماً بالأدلة والوثائق وأشرطة الفيديو المصورة عن الحادث.

وكانت تسريبات سابقة تحدثت عن تورط حمايات مستشار البرلمان علي عباس والنائب عن كتلة الاحرار "جعفر الموسوي" بإدخال سيارتين مفخختين الى داخل بناية مجلس النواب انفجرت احداهما في تشرين الثاني الماضي مخلفة عددا من القتلى والجرحى بينهم الناطق باسم "الكردستاني" احمد الطيب.

# الخارجية البريطانية: الأقليات مازالت غير آمنة في العراق

المسيحيون في العراق..(أرشيف)

□ بغداد/ المدى

أكدت وزارة الخارجية البريطانية امس أن اوضاع الاقليات الدينية في العراق لا تزال "غير آمنة"، وفيما دعت الحكومة الى الإيفاء بالتزاماتها تجاه الأقليات، بينت ان المرأة العراقية لا تزال "تتعرض الى انتهاكات كبيرة".

وقالت وزارة الخارجية البريطانية في التقرير السنوي لها بشأن حقوق الانسان والديمقراطية في العام ٢٠١١ إن "وضع الاقليات الدينية في العراق لايزال غير مأمون خصوصا انهم لا يزالون يتعرضون للاعتداء في ظل الاوضاع الامنية الهشة التي يشهدها العراق".

إلا أن الوزارة لفتت في الوقت نفسه إلى أن "الخطوات التي اتخذها العراق لحماية أقلياته من بينها تعزيز الأمن عند أماكن العبادة في شوارع بغداد ساعدت في الحؤول دون وقوع اعتداءات كبيرة على المسيحيين وغيرهم من الأقليات خلال العام ٢٠١١"، مؤكدة أن "بريطانيا تحث الحكومة العراقية على ضمان تمتع الأقليات بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها سائر المواطنين العراقيين".

وتتعرض الأقليات الدينية في العراق لاسيما المسيحيون إلى أعمال عنف مستمرة، أدت إلى هجرة آلاف الأسر المسيحية إلى خارج العراق خلال السنوات التسعة الماضية، كان أكبرها الهجوم الذي تعرضت له كنيسة سيدة النجاة في عام ٢٠١٠ وأسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المواطنين.

وانخفضت أعداد المسيحيين في العراق بعد حرب العام ٢٠٠٣ بحسب إحصاءات غير رسمية، من ١,٥ مليون إلى نصف المليون، بسبب هجرة عدد كبير منهم إلى خارج العراق وتعرض العديد إلى الهجمات في عموم مناطق العراق، خصوصا في نينوى وبغداد وكركوك. فيما تعرض الايزيديون خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى هجمات عنيفة استهدفت مناطقهم في محافظة نينوى أدت إلى مقتل وإصابة ١٠٠٠ منهم، كما قتل عدد من الصابئة الذين يمتلكون محالات للصاغة في بغداد والبصرة خلال عامي٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والتي أكدت الشرطة العراقية أنها ليست لدوافع دينية بل لأسباب جنائية.

وفي محور آخر، أكدت وزارة الخارجية البريطانية في تقريرها أن "حقوق المرأة في العراق لاتزال تشهد انتهاكات كبيرة على الرغم من التزام العراق بتحسين اوضاعها"، مشيرة الى أن "جرائم الشرف لاتزال مرتفعة بدرجة غير مقبولة في انحاء العراق".

ولفتت الوزارة الى أن "لندن بانتظار ان تترجم تصريحات رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الى افعال بشأن تحسين اوضاع حقوق المرأة". وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد اكد في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١ خلال كلمة له بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ان القوانين العراقية غير كافية لمنع العنف ضد المرأة.

وتشير التقديرات إلى وجود ما بين مليون وثلاثة ملايين أرملة في العراق، والعدد في تزايد في ضوء استمرار أعمال التفجيرات التي تستهدف في الغالب الأماكن العامة وتطيح بشكل شبه مستمر منذ ٢٠٠٣ بأعداد متزايدة من الرجال.

# المحكمة الاتحادية ترد طلب استجواب الأديب

□ بغداد/ المدى

علي الأديب

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ان المحكمة الاتحادية أصدرت قرارا يقضي ببطلان طلب استجواب وزيرها علي الأديب.

وقال مصدر اعلامي في الوزارة لوكالة الفرات نيوز ان" المحكمة الاتحادية أصدرت قرارا يقضي ببطلان طلب استجواب الأديب كونه يفتقد الى السند القانوني والدستوري".

يذكر ان وزارة التعليم أعلنت في بيان موسع ان طلب الاستجواب غير قانوني كما انه سياسي وفيه العديد من الاسئلة التي تدل على جهل موجهها.

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا قد أكد امس الأربعاء، أن مجلس النواب قرر المضي باستجواب وزير التعليم العالي علي الأديب غيابيا في حال عدم حضوره، مبينا أن آلية الاستجواب ستستمر حتى إقالته.

وقال الملا خلال مؤتمر صحفي عقده امس بمبنى البرلمان وحضرته المدى إن "عدم حضور وزير التعليم العالي علي الأديب جلسة الاستجواب التي حددها البرلمان في الخامس من أيار الحالي، يمثل خرقا للدستور وحنثا باليمين"، مبينا أن "رئاسة البرلمان قررت المضي باستجواب الأديب غيابيا، في حال عدم حضوره جلسة الاستجواب".

وأضاف الملا أن "آلية استجواب الأديب ستستمر وصولا إلى إقالته"، مشيرا إلى أن "الاستجواب سيكون في ستة محاور منها الخروقات القانونية في إدارة التعليم العالي".

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أكد، في ٢٧ نيسان ٢٠١٢، أن رفض وزير التعليم العالي علي الأديب الحضور لجلسات الاستجواب التي حددها البرلمان في الخامس من أيار المقبل، عزز الأدلة في التهم الموجهة ضده وسيعبد الطريق لسحب الثقة عنه، فيما أشار إلى أن "منهجية الأديب الحزبية والضيقة لا تعترف بالدستور والقوانين".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون